

Distr.
GENERAL

S/1998/634
10 July 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن الحالة المتعلقة بالصحراء الغربية

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١١٦٣ (١٩٩٨) المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨، الذي مدد مجلس الأمن بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٨، وطلب إليّ أن أقدم إليه تقريرا كل ٣٠ يوما عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة التسوية (S/21360 و S/22464 و Corr.1)، والاتفاقات التي توصل إليها الطرفان، أي المملكة المغربية والجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو)، تحت إشراف مبعوثي الخاص، السيد جيمس أ. بيكر الثالث (S/1997/742)، المرفقات الأولى إلى الثالث). ويغطي هذا التقرير ما حدث من تطورات منذ تقريرتي السابق إلى المجلس المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (S/1998/534).

ثانيا - التطورات أثناء الفترة المشمولة بالتقرير

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل ممثلي الخاص، السيد تشارلز ف. دونبار، مشاوراته بشأن مختلف المسائل المتصلة بتنفيذ خطة التسوية. واجتمع مع رئيس وزراء المغرب، السيد عبد الرحمن اليوسفي، ووزير خارجية المغرب، السيد عبد اللطيف الفيلالي، في الرباط يومي ١٨ و ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨، ومع منسق جبهة البوليساريو لدى بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، السيد محمد خداد، في منطقة تندوف بالجزائر في ٢٣ حزيران/يونيه.

ألف - عملية تحديد الهوية

٣ - في حزيران/يونيه ١٩٩٨، كان مجموع الأشخاص المتقدمين بطلبات للاشتراك في الاستفتاء الذين قامت البعثة بتحديد هويتهم ١٣ ١٤٢ شخصا. وهكذا، فقد استمرت عملية تحديد الهوية على مستوى عال من النشاط على الرغم من عمليات الانقطاع التي تعرضت لها المقابلات المعقودة في موريتانيا (انظر الفقرة ٦ أدناه). وفي ٦ تموز/يوليه ١٩٩٨، كان قد تم استدعاء ٢٠٠ ١٠٤ شخص من مقدمي الطلبات لتحديد هويتهم منذ استئناف العملية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. ومن بين هؤلاء مثل ٥٥٥ ٧٥ شخصا أمام لجنة تحديد الهوية لإجراء مقابلات معهم. وبالإضافة إلى مقدمي الطلبات البالغ عددهم ١١٢ ٦٠ شخصا، والذين سبق تحديد هويتهم أثناء المرحلة الأولى من العملية (آب/أغسطس ١٩٩٤ - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥)، أصبح العدد الكلي للأشخاص الذين حددت هويتهم حتى الآن ٦٦٧ ١٣٥ شخصا.

٤ - وقد عرضت البعثة على الطرفين برنامجاً مؤقتاً لتحديد الهوية لشهري تموز/يوليه و آب/أغسطس ١٩٩٨ لا يزال يتعين وضعه في صورته النهائية. وقد علقت لجنة تحديد الهوية عملياتها خلال الأسبوع من ٦ إلى ١٠ تموز/يوليه بمناسبة العطلات المحلية، ولكن تقدم عملية تحديد الهوية لا يزال يسير حسب الجدول الزمني. وبالتعاون التام مع الطرفين، من المقرر الانتهاء من تحديد هوية مقدمي الطلبات من غير المجموعات القبلية حاء-٤١ و حاء-٦١ و ياء-٥٢/٥١ خلال شهر آب/أغسطس ١٩٩٨.

٥ - وتمسكت حكومة المغرب بموقفها من عدم الاشتراك في عملية تحديد هوية مقدمي الطلبات من المجموعات القبلية حاء-٤١، و حاء-٦١ و ياء-٥٢/٥١ المدرجين في التعداد الإسباني لعام ١٩٧٤ وأفراد أسرهم المباشرين إلى أن يتم التوصل إلى حل شامل لمسألة تحديد هوية جميع مقدمي الطلبات من هذه المجموعات الثلاث. ولذا، فإنه لم يمكن المضي في عملية تحديد هوية مقدمي الطلبات المعنيين وعددهم ٦٠٣ أشخاص حيث أن ذلك يتطلب حضور مراقبين من الطرفين من أجل المضي في مقابلات تحديد الهوية، وفقاً للاقتراح التوفيقية الذي قدمه سلفي في عام ١٩٩٣ بشأن تفسير وتطبيق معايير وإجراءات تحديد هوية الناخبين المحتملين (S/26185، المرفق الأول).

٦ - وفي ٢٥ حزيران/يونيه، أوقف المراقبون المغاربة مقابلات تحديد الهوية في مركز الزويرات في موريتانيا، على أساس أن بعض مقدمي الطلبات الذين تقدموا إلى ذلك المركز غيروا محل إقامتهم من معسكرات اللاجئين في منطقة تندوف إلى موريتانيا. ومع ذلك، وكما أوضحت في رسالتي المؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/1997/974)، اتفق الطرفان مع البعثة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، على أنه يمكن لأي من الطرفين تقديم التغييرات الحادثة في العناوين وأي معلومات أخرى تتعلق بتعيين مركز تحديد الهوية المناسب. وفي رسالة مؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه موجهة إلى الحكومة المغربية، أعربت لجنة تحديد الهوية عن قلقها إزاء التطورات الأخيرة والتمسست مشاركة المراقبين المغاربة الذين يحضرون مقابلات تحديد الهوية في موريتانيا. بيد أنه في ١ تموز/يوليه، كررت حكومة المغرب تأكيد رفضها السماح بإجراء تغييرات في العناوين بين معسكرات اللاجئين وموريتانيا، ويمكن أن يؤثر هذا الإجراء على ٢ ٠٠٠ من مقدمي الطلبات في موريتانيا.

٧ - وفي المشاورات التي أجراها الطرفان مع ممثلي الخاص، تمسك كل منهما بموقفه السابق بشأن المسألة المتعلقة بمتصلة تحديد هوية المجموعات القبلية حاء-٤١ و حاء-٦١ و ياء-٥٢/٥١، بما في ذلك الاقتراح الوارد في تقرير المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ (S/1998/35) بأن تنتهي البعثة، كخطوة أولى، من تحديد هوية الأشخاص البالغ عددهم ٤ ٠٠٠ شخص الذين تقدموا لتحديد هويتهم لدى استدعاء الأفراد من المجموعات الثلاث المذكورة أعلاه والمدرجين في تعداد ١٩٧٤ وأفراد أسرهم المباشرين.

باء - الجوانب العسكرية

٨ - في ٦ تموز/يوليه ١٩٩٨، بلغ قوام العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ٣٦٦ من المراقبين وغيرهم من الأفراد العسكريين (انظر المرفق)، من بينهم وحدة إزالة الألغام

المقدمة من السويد، والعناصر المتقدمة من وحدة الدعم الهندسي المقدمة من باكستان، والذين تم نشرهم وفقا لقرار مجلس الأمن ١١٤٨ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. ويواصل العنصر العسكري للبعثة، تحت قيادة العميد بيرند س. لوبينيك (النمسا)، رصد وقف إطلاق النار الذي بدأ سريانه في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ بين الجيش الملكي المغربي وقوات جبهة البوليساريو، ولا تزال الحالة في المنطقة الواقعة تحت مسؤولية البعثة هادئة، وليس هناك أي مؤشر يدل على عزم أي من الطرفين استئناف الأعمال القتالية.

٩ - ويتألف الفريق المتقدم من وحدة الدعم الهندسي العسكري المقدمة من باكستان من ٦ من ضباط الأركان و ٥٣ من الأفراد العسكريين. وقد بدأ الفريق المتقدم في إنشاء المرافق في كل من العيون والسمارة من أجل القوام الرئيسي للوحدة، ولدعم أنشطة إزالة الألغام. وتم نشر بعض العناصر لغرض التجديد المزمع لمرافق قيادة القطاع الفرعي الواقع شرق الحائط الرملي الدفاعي ("الحافة").

١٠ - وتتألف وحدة إزالة الألغام المقدمة من السويد من ٤ من ضباط الأركان و ٧٣ من الجنود، بما في ذلك بقية أفراد الوحدة البالغ عددهم ١٤ والذين تم إيفادهم إلى منطقة البعثة في ١ تموز/يوليه ١٩٩٨. وقد وصلت بقية المعدات المملوكة للوحدة، باستثناء الأسلحة والذخائر، إلى العيون في ٥ تموز/يوليه ١٩٩٨. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلعت الوحدة بدراسات للتقييم بشأن الألغام في ١٤ من مواقع التشييد العسكرية المقترحة، وانتهت من تحديد الأولويات المتعلقة بالعمليات، وأجرت عمليات استطلاعية بشأن الطرق لغرض تخطيط عمليات النقل، وواصلت وضع العلامات على مواقع الذخائر غير المتفجرة داخل منطقة البعثة. بيد أنه لا يزال يتعين الانتهاء من التدريب السابق على نشر الوحدة لدى وصول الأسلحة والذخائر المملوكة للوحدة. وجرى حل الصعوبات الرئيسية التي ووجهت في البداية فيما يتعلق بإعداد مجمع السوقيات وتشبيده وشغله في مرفق ذي ملكية خاصة في العيون، وتسيير العمليات في الموقع الآن بسهولة ويسر.

١١ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٨، قامت أيضا وحدة الدعم الهندسي العسكري ووحدة إزالة الألغام التابعة للبعثة بمساندة عمليات استطلاع الطرق التي قامت بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في القطاع الشمالي. وعقد اجتماع لتخطيط العمليات بين الوحدات العسكرية التابعة للبعثة وممثلي المفوضية في منطقة تندوف لغرض تحديد الدعم العسكري اللازم لخطتي إعادة إلى الوطن وإعادة التوطين استعدادا لحلقة العمل التي ستنظمها المفوضية في العيون في وقت لاحق من تموز/يوليه ١٩٩٨.

١٢ - ولم تدخل وحدة الدعم الهندسي ووحدة إزالة الألغام التابعة للبعثة طور التشغيل الكامل قبل وصول الأسلحة والذخائر الخاصة بهما. وفي هذا الصدد، من المتوقع أن تجري في الأيام القادمة مشاورات بين البعثة والسلطات المغربية لوضع ترتيبات عملية لقيام هاتين الوحدتين بنقل الأسلحة وحياسة المعدات والذخائر.

١٣ - ومن شأن الإبرام المبكر لاتفاقات مركز القوات، التي قدمت مشاريعها إلى المغرب في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٨ وإلى الجزائر وموريتانيا في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨، أن يسهل إلى حد كبير من نشر التشكيلات العسكرية للبعثة بصورة كاملة وفي الموعد المناسب. وفي ٢٩ حزيران/يونيه، تلقت الأمانة العامة ردا رسميا من حكومة الجزائر مشفوعا بالعديد من التعديلات المقترحة على مشروع الاتفاق، وهي تقوم حاليا باستعراض هذه المقترحات. وفي رد رسمي مؤرخ ٢ تموز/يوليه، أكدت حكومة موريتانيا قبولها بمشروع الاتفاق بعد إضافة بعض التعليقات الطفيفة. وتأمل الأمانة العامة في أن يتم التوقيع على اتفاقات مركز القوات مع هاتين الحكومتين في أقرب وقت ممكن. وفي الوقت نفسه، أوضحت السلطات المغربية أنها تقوم بوضع اللمسات النهائية على ردها بشأن مشروع الاتفاق وستقدمه قريبا.

جيم - الجوانب المتعلقة بالشرطة المدنية

١٤ - يبلغ مجموع عدد أفراد الشرطة المدنية المعيّنين في البعثة حاليا ٨٠ فردا من مجموع العدد الموافق عليه البالغ ٨١ فردا (انظر المرفق). ويواصل عنصر الشرطة المدنية التابع للبعثة، تحت قيادة مفوض الشرطة المدنية، كبير مراقبي الشرطة بيتر ميللر (كندا)، تقديم خدمات الأمن ومساعدة لجنة تحديد الهوية في جميع المراكز العاملة لتحديد الهوية، كما يقوم أيضا بتوفير الأمن بعد ساعات العمل للمتعلقات الخاصة بتحديد الهوية في مقر البعثة في العيون. وقد استمرت أعمال الشرطة المدنية التابعة للبعثة دعما لعملية تحديد الهوية بصورة سلسلة نسبيا، وستواصل متابعة الجدول الزمني للجنة تحديد الهوية.

١٥ - بيد أن الأعمال التحضيرية التي تقوم بها الشرطة المدنية التابعة للبعثة فيما يتعلق بإعادة اللاجئين الصحراويين إلى وطنهم واجهت بعض العوائق بسبب المشاكل التي ووجهت أثناء الاضطلاع بأنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الإقليم (انظر الفقرة ١٦ أدناه)، وبسبب الصعوبات في الحصول على المعلومات ذات الصلة من حكومة المغرب. ويأمل مفوض الشرطة المدنية في تصحيح هذا الوضع في المستقبل القريب لكي يولى التأكيد بشكل أكبر لعملية التخطيط من أجل العودة الآمنة للاجئين المؤهلين للتصويت وأفراد أسرهم المباشرين.

دال - الأعمال التحضيرية المتعلقة بإعادة اللاجئين الصحراويين إلى وطنهم

١٦ - أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الأعمال التحضيرية لإعادة اللاجئين الصحراويين إلى وطنهم على النحو المنصوص عليه في خطة التسوية، وإن كان ذلك بمعدل أقل في ضوء التأخيرات المتوقعة في تنفيذ الخطة، وأيضا للأسباب التالية: فعلى الرغم من أنه كانت هناك بعض النتائج الإيجابية للمناقشات التي أجرتها المفوضية في الرباط، لا تزال المفوضية تنتظر موافقة حكومة المغرب على عدد من المسائل المتبقية قبل أن تتمكن من الاضطلاع بأنشطتها في الصحراء الغربية على النحو المقرر في برنامج المفوضية للإعادة إلى الوطن. ومن الأمور التي لم يبت فيها بعد مسألة إضفاء

الطابع الرسمي على وجود المفوضية في الصحراء الغربية، ووضع ترتيبات لضمان حرية الوصول والتنقل لموظفي المفوضية في أنحاء الإقليم، فضلا عن تنفيذ الأعمال التحضيرية للمفوضية من قبيل الأعمال المتعلقة ببناء الثقة وتطوير الهياكل الأساسية. وفيما يتعلق بهذه المسائل، قامت السلطات المغربية بإبلاغ الأمانة العامة في ٩ تموز/يوليه ١٩٩٨ بأنها على استعداد للتعاون مع المفوضية. ومن المتوقع أن تبدأ المناقشات من جديد في الرباط في أواخر تموز/يوليه مع وزارة الداخلية بشأن دور المفوضية وأنشطتها في الصحراء الغربية، بما في ذلك الاضطلاع بزيارة مشتركة إلى الإقليم.

١٧ - وفي ضوء التقييدات المشار إليها أعلاه، قررت المفوضية ألا توجه نداء لجمع الأموال على النحو المبين في تقريرها السابق (S/1998/534). غير أن المفوضية ستواصل الاضطلاع بأعمالها التحضيرية في معسكرات اللاجئين في تندوف بالجزائر، وفي شمالي موريتانيا، وفي الجزء الشرقي من الإقليم، وسيكفي الرصيد المتبقي من الأموال حاليا للإنفاق على هذا الغرض حتى نهاية عام ١٩٩٨. أما إذا تغيرت الظروف، فستنظر المفوضية في توجيه نداء في الموعد المناسب.

١٨ - واستمرت عملية التسجيل المسبق للاجئين في شمالي موريتانيا وفي الجزائر. وفي الزويرات ونواذيبو في موريتانيا، قامت المفوضية حتى الآن بالتسجيل المسبق لما يبلغ عددهم ١٤ ٠٠٠ شخص، وتعتزم الاستمرار في هذه العملية إلى أن تنتهي البعثة من عملية تحديد الهوية في موريتانيا. وقد استؤنفت عملية التسجيل المسبق في معسكرات تندوف بالجزائر حيث تم التسجيل المسبق لما يبلغ عددهم ١٨ ٠٠٠ لاجئ حتى الآن. واستمرت المفوضية في الاضطلاع بالأنشطة التحضيرية الأخرى في معسكرات تندوف، بما في ذلك تطوير مرافق المياه والهياكل الأساسية، وتقاسم المعلومات، وتقييم احتياجات اللاجئين، والتوعية بالألغام. وبالإضافة إلى ذلك، تم الانتهاء من عمليات الاستطلاع الجوية والبرية المتعلقة بالمفوضية. وتتوقع المفوضية، خلال الأيام المقبلة، أن تتقاسم مع البعثة تجربتها في تخطيط السوقيات، بما في ذلك نتائج عمليات الاستطلاع البرية بحيث يتم، في أقرب وقت ممكن، تحديد طرق العودة الآمنة.

هاء - جوانب أخرى

١٩ - في ٢٦ أيار/مايو، أبلغت حكومة المغرب ممثلي الخاص أنها ترى أن استخدام طائرات البعثة ينبغي أن يقتصر كلية على أفراد البعثة، وبخاصة فيما يتعلق بالرحلات بين العيون وتندوف. ومنذ ذلك الحين، لم تسمح سلطات المطار في العيون لمراسل بريطاني وطاقم تليفزيون برتغالي باستخدام رحلات البعثة المتجهة إلى تندوف، كما لم تسمح لمصور أرجنتيني برحلة إلى تندوف والسمارة، وكان هذا المصور مكلفا من حكومته بإعداد كتاب عن دور الأرجنتين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

٢٠ - وفي إثر محاولات لحل هذه المسألة، وجه ممثلي الخاص رسالة إلى حكومة المغرب في ٣٠ حزيران/يونيه، أكد فيها أن زيارات الدبلوماسيين وموظفي المنظمات غير الحكومية والصحفيين التي تتصل بصورة مباشرة بولاية البعثة من شأنها أن تسهم في تسيير أنشطة البعثة وفي تحقيق شفافية العملية المكلفة بها. وفي حين أشار ممثلي الخاص إلى أنه سيكفل التقيد بالمتطلبات الوطنية المتعلقة بوثائق السفر المناسبة فضلا عن الممارسات النموذجية التي تتبعها الأمم المتحدة، فإنه أعاد تأكيد اعتقاده القوي بأنه ينبغي السماح لهؤلاء الزائرين بأن يستقلوا طائرات البعثة، وطلب إلى حكومة المغرب إعادة النظر في موقفها.

ثالثا - الجوانب المالية

٢١ - على نحو ما بينت في تقريرتي المؤرخ ١٦ آذار/ مارس ١٩٩٨ (A/52/730/Add.3 و Corr.2)، فإن الميزانية المقترحة لاستمرار بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ تصل إلى مبلغ إجماليه ٦٥,١ مليون دولار. ولحين قيامي بتقديم توصيات أخرى بشأن الجدول الزمني المنقح لتنفيذ خطة التسوية، فإن الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٢٨/٥٢ بء المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، رصدت اعتمادا أوليا مؤقتا إجماليه ٢١,٦ مليون دولار، بما يقابل معدلا شهريا إجماليه ٥,٤ مليون دولار، للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

٢٢ - وعليه، فإنه إذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، على النحو الموصى به في الفقرة ٣٠ أدناه، فإن تكلفة مواصلة البعثة أثناء فترة التمديد ستكون مقصورة على المعدل الشهري الذي وافقت عليه الجمعية العامة.

٢٣ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، كانت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة عن الفترة ما بين إنشائها وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ قد بلغت ٦٥,٦ مليون دولار. وبلغ إجمالي الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ مبلغا قدره ٥٢٧,٩ مليون دولار.

رابعا - ملاحظات وتوصيات

٢٤ - إن من شأن الزيادة الهامة في سرعة عملية تحديد الهوية في حزيران/يونيه وفي مطلع تموز/يوليه، إذا تمت المحافظة عليها، أن تتيح للبعثة أن تقوم أثناء شهر آب/أغسطس ١٩٩٨، بإنجاز عملية تحديد الهوية لجميع مقدمي الطلبات من جميع القبائل الصحراوية خلافا للتجمعات القبلية H 41 و H 61 و J 51/52. وقد تعاون كل من المغرب وجبهة البوليساريو بوجه عام في كفالة مضي العملية قدما، باستثناء الصعوبات الموصوفة في الفقرتين ٥ و ٦ أعلاه. وعليه، من اللازم حل هذه الصعوبات حتى يتسنى إنجاز عملية تحديد هوية جميع مقدمي الطلبات خلافا لمقدمي طلبات من التجمعات H 41 و H 61 و J 51/52 في الموعد المقرر.

٢٥ - وكما ذكرت في تقريرتي المقدم إلى مجلس الأمن المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (S/1998/534)، من المهم إضفاء الطابع الرسمي على وجود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وإجراء مشاورات موضوعية بين الحكومة المغربية والمفوضية في أقرب موعد ممكن، حتى يتسنى للمفوضية تعزيز مناخ الثقة اللازم فيما بين اللاجئين، مما يتيح لهم العودة في ظروف من الأمن والكرامة. وقد أحطت علما في هذا الصدد مع الارتياح، على النحو المشار إليه في الفقرة ١٦ أعلاه، بأن السلطات المغربية قد أعربت عن استعدادها للتعاون مع المفوضية.

٢٦ - وقد وردت ردود رسمية على مشروع اتفاق مركز القوات من الجزائر وموريتانيا، وآمل بأن يتم توقيع الاتفاق مع هاتين الحكومتين قريبا. كما أتوقع بأن تقدم السلطات المغربية ردا إيجابيا في موعد مبكر، على النحو المشار إليه في الفقرة ١٣ أعلاه، حتى يتسنى إبرام اتفاق مركز القوات معها دون أي مزيد من الإبطاء.

٢٧ - أما القيود المفروضة على استخدام طائفة البعثة، التي لا تتفق مع ممارسة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فقد يكون لها تأثير سلبي يتصل بالعلاقات العامة على عملية السلام في الصحراء الغربية ويمكن أن تقلل من إمكانية إتاحة المعلومات المفيدة المتصلة بالبعثة إلى أعضاء مجلس الأمن والدول المساهمة بالجنود وأفراد الشرطة.

٢٨ - وتعتبر مسألة كيفية الشروع في تحديد هوية أفراد التجمعات القبلية H 41 و H 61 و J 51/52، خلافا للذين تم إدراجهم في تعداد السكان لعام ١٩٧٤ وأفراد أسرهم المباشرة، العقبة الرئيسية الوحيدة أمام قيام البعثة بإنجاز مرحلة تحديد الهوية والتقدم إلى المرحلة النهائية من عملية الاستفتاء. ولا تزال الخلافات بين الطرفين حول تفسير المركز الممنوح لمقدمي الطلبات من هذه التجمعات الثلاثة في خطة التسوية واتفاقات هاوستون فلا تزال تتسم بالأهمية. ولم يتمكن ممثلي الخاص من الحصول، من أي من الطرفين، على اقتراحات عملية من شأنها أن تسمح بالتوفيق بين آرائهما.

٢٩ - وقد أشرت في تقريرتي المقدم إلى المجلس في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ (S/1998/316)، إلى أنه إذا لم يتحقق تقدم كاف في نهاية حزيران/يونيه، في عملية تحديد الهوية وفي التوصل إلى حلول للمسائل الخلافية للتجمعات القبلية H 41 و H 61 و J 51/52، فإنني سأقدم مع هذا التقرير توصيات بجدول زمني منقح من أجل التنفيذ الكامل لخطة التسوية. وفي ضوء ما تقدم، ومع مراعاة التقدم المحرز بشأن تحديد هوية مقدمي الطلبات من القبائل خلافا لتلك التجمعات الثلاثة بوجه خاص، فقد طلبت إلى مبعوثي الخاص، أن يقدم، بعد إنجاز عملية تحديد هوية جميع الفئات خلافا للفئات H 41 و H 61 و J 51/52، بأن ينظر في السعي مع الطرفين للتوصل إلى حل لمشكلة تحديد هوية تلك التجمعات القبلية الثلاثة والمسائل الأخرى التي لها علاقة بتنفيذ خطة التسوية. وسيقوم مبعوثي الخاص، فيما بعد، بتقييم قابلية الخطة في شكلها الحالي للتنفيذ، ودراسة ما إذا كان هناك أي تعديلات على الخطة، مقبولة لدى الطرفين، من شأنها أن

تحسن فرص تنفيذها الى حد كبير، وإذا لم يكن الأمر كذلك، إبلاغي بالسبل الممكنة التي يمكن اتباعها. ومن شأن هذا التقييم أن يؤثر فيما أتوصل اليه من نتائج بشأن استمرار قابلية ولاية البعثة للاستمرار.

٣٠ - ولكي يتاح الوقت لمسار العمل المقترح في الفقرة السابقة، فإنني أوصي بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لفترة شهرين، حتى ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وعليه، وبدلاً من تقديم تقرير القادماً في منتصف آب/أغسطس ١٩٩٨، فإنني أعتزم أن أقدمه بحلول ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وإذا تبين حينئذ أنه لا يزال هناك إمكانية لتنفيذ خطة التسوية، فسأقدم جدولاً زمنياً منقحاً مع التقرير المقدم إلى مجلس الأمن. وإذا تبين من جهة أخرى أن خطة التسوية لم تعد قابلة للاستمرار، فإنني أعتزم أن أضمن تقرير القادماً توصية بشأن استمرار إمكانية الإبقاء على ولاية البعثة.

مرفق

بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية:
المساهمات حتى ٦ تموز/يوليه ١٩٩٨

(مرفق) (تابع)

المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	مراقبو الشرطة المدنية	المجموع	
٢٥	-	-	-	٢٥	الاتحاد الروسي
١	-	-	-	١	الأرجنتين
١٣	-	-	-	١٣	أوروغواي
٨	-	-	-	٨	أيرلندا
٥	-	-	-	٥	إيطاليا
٥	٦	٥٣	٨	٧٢	باكستان
٤	-	-	١٠	١٤	البرتغال
٦	-	-	-	٦	بنغلاديش
٣	-	-	-	٣	بولندا
-	-	٢٠	-	٢٠	جمهورية كوريا
٢	-	-	-	٢	السلفادور
-	٤	٧٣	١٠	**٨٧	السويد
١٦	-	-	-	١٦	الصين
٦	-	٧	١٠	٢٣	غانا
٣	-	-	-	٣	غينيا
٢٥	-	-	-	٢٥	فرنسا
٣	-	-	-	٣	فنزويلا
-	-	-	٨	٨	كندا
٨	-	-	-	٨	كينيا
١٣	-	-	١٠	٢٣	ماليزيا
١٩	-	-	٢	٢١	مصر

(مرفق) (تابع)

المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	مراقبو الشرطة المدنية	المجموع
النرويج	-	-	٢	٢
النمسا	٥	-	-	*٥
نيجيريا	٥	-	١٠	١٥
الهند	-	-	١٠	١٠
هندوراس	١٢	-	-	١٢
الولايات المتحدة الأمريكية	١٥	-	-	١٥
اليونان	١	-	-	١
المجموع	٢٠٣	١٥٣	٨٠	٤٤٦

* إضافة إلى قائد القوة.

** بما في ذلك ٤ عناصر دعم وطنية.
